الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

الرقم: 08 / ك.ع. إ.إ.ج/م.ك/ 2023 المسيلة: 07 ماي 2023

إشهاد حول وضع مطبوعة بيداغوجية في المستودع المؤسساتي

يشهد السيد مسؤول المكتبة ورئيس المجلس العلمي، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة محمد بوضياف- المسيلة، بأن المطبوعة البيداغوجية المرسلة من طرف:

- **الأستاذ(ة): بوسكرة عمر**
- **الرتبة: أستاذ محاضر - أ -**
- **القسم: علم الاجتماع**

للمقرر الدراسي (المقياس): المقاولاتية، الموجهة لطلبة: **السنة الثانية ماستر** تخصص: **علم اجتماع التربية.**

قد وضعت على مستوى المستودع المؤسساتي

بتاريخ: 11/12/ 2023 على الساعة: 08:53:33

تحت الرابط:

http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/41566

مسؤول المكتبة

رئيس المجلس العلمي

ملاحظة: سلمت هذه الشهادة للمعني (ة) بطلب منه (ـا) لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

Faculty of Humanities and Social Sciences
Deputy Dean in charge of Post-Graduation,
Scientific Research and External Relations

الرقم: /ك ع إ إج/ن ت ب ع ع خ/2022 المسيلة في: 22 ماي 2022

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

لجلسة يوم: 15 مارس 2022

بخصوص الموافقة على المطبوعات البيداغوجية

اجتمع المجلس العلمي للكلية في دورته العادية بتاريخ: 15 مارس 2022 ووافق على المطبوعة البيداغوجية بعد ورود تقارير الخبرة الايجابية.

- للأستاذ (ة): بوسكرة عمر
- عنوان المطبوعة: - المقاولاتية -
- الفئة المستهدفة: موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع التربية

سلمت هذه الشهادة للمعني (ة) بطلب منه (ا) لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

رئيس المجلس العلمي

الأستاذ: صالح لبش
رئيس المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية

المقاولاتية

موجه لطلبة السنة الثانية ماستر
تخصص علم الاجتماع التربية

د. عمر بوسكرة

الفـــــهرس

المحتوى	
الفهرس	
محتوى المادة	
المدخل المفاهيمي للمقاولاتية	
أهمية المشاريع في نظم المعلومات	
تاريخ الفكر الاقتصادي	
التنظيم الاقتصادي	
المراحل العلمية للتنظيم الاقتصادي	
مراحل إنجاز المشاريع	
تقييم المشروع	
قائمة المصادر والمراجع	

الأهداف البيداغوجية

جاءت هذه الدروس والمحاضـرات وفقا لما جاء في المقرر الدراسـي لمقياس:المقاولاتية

الموجه لطلبة السـنة الثانية ماسـتر علم الاجتماع التربية من أجل تغطية محاور المقياس وتحقيق مجمل الأهداف المرتبطة بالمقياس المدرس، ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر مايلي:

- أن يكتسـب الطالب المفاهيم الأسـاسـية التي تمكنه من معرفة المقاولاتية، من خلال تزويد الطلبة بالمعلومات المتعلقة بمفهوم المقاولاتية. (المقاول، المقاولاتية، المقاولة....إلخ).
- يهدف هذا المقياس إلى تعريف الطالب بأهمية المشـاريع في نظم المعلومات.
- يهدف هذا المقياس إلى تزويد وتعريف الطالب بتاريخ الفكر الاقتصادي.
- يهدف هذا المقياس إلى تزويد وتعريف الطالب بالمراحل العلمية للتنظيم الاقتصادي.
- يهدف هذا المقياس إلى تعريف الطالب بالمبادئ العامة لإنجاز مشاريع أنظم المعلومات، وكذا بالمراحل التي يمر بها إنجاز المشاريع ومتابعتها.

- يهدف هذا المقياس إلى تعريف الطالب طرق معالجة المشـــاريع وكيفية تقييمها.

المدخل المفاهيمي للمقاولاتية

- تمهيد

- مفاهيم ومصطلحات في المقاولاتية.

(- مفهوم المقاولة.- مفهوم المقال.- مفهوم المقاولاتية.).

- المقاولاتية كظاهرة تنظيمية.

- خلاصة.

01- تمهيد:

لقد إزداد في الآونة الأخيرة الاهتمام أكثر بموضوع المقاولاتية خاصة وفي خضم التوجهات والإختلافات الكبيرة بين مختلف المفكرين والباحثين بسبب التطور الكبير في الأبحاث المتعلقة بهذا المجال (المقاولاتي) حيث صاحب هذا التطور الكبير في مجال الأعمال على المستوى المحلي والدولي بروز حتمية الإعتماد على التوجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد هذه الأخيرة من بين العوامل الأساسية والمحرك الرئيسي للاقتصاد الذي يساهم في نموه وتطوره وتنوعه، ومن أهم هذه المشاريع والأعمال المقاولة.

02- مفاهيم ومصطلحات في المقاولاتية :

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف والآراء ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة المقاولاتية؛ حيث أخذ هذا المصطلح حيزا كبير بالمقارنة مع السنوات السالفة خاصة بعد بروز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الأعمال الصغيرة في تحريك وتدوير عجلة التنمية في مختلف المجالات.

وقبل تناول مفهوم ومصطلح المقاولاتية، لابد من توضيح مفهوم وتعريف كل من:

- **المقاولة.**
- **المقاول.**

وبعدها نتطرق إلى مفهوم مصطلح المقاولاتية.

2-1- مفهوم المقاولة:

للمقاولة مفاهيم متعددة ومختلفة، فهناك من يعرفها على أنها وحدة لإنتاج السلع والخدمات، وهناك من يعرفها على أنها وحدة للتوزيع وتحقيق الأرباح وتقسيمها، والبعض الآخر يعتبرها وحدة للتشغيل وآخرون يعتبرونها وحدة للإستثمار.

المفهوم الاقتصادي للمقاولة:

في الجانب الإقتصادي تعتبر المقاولة بمثابة بنية اقتصادية وإجتماعية تعتمد على رأس المال (المالي، الاقتصادي، البشري) من أجل إنتاج السلع أو بيعها لتلبية حاجيات المستهلك.

والهدف الرئيسي والأساسي و الأسمى للمقاولة هو تحقيق الربح.

حيث تعرف المقاولة حسب المفهوم الاقتصادي أنها وحدة إنتاج لخلق الثروة وتوزيعها وتعتمد على عناصر متعددة أهمها التنظيم ولتخطيط والهيكلة ورأس المال والتجهيز والعنصر البشري واحتراف النشاط التجاري والمحل.

المفهوم القانوني للمقاولة:

المقاولة من الناحية القانونية هي احتراف العمل التجاري استنادا على تنظيم وسائل مادية وبشرية ومالية منها الرأسمال والمقر واليد العاملة والزبائن.

المفهوم الاجتماعي للمقاولة:

نظرا لما لعبته وتلعبه المقاولة من أدوار بارزة في المجال الاجتماعي فإن فكرة المقاولة من الناحية الاجتماعية لها مفهوم مختلف عن باقي المفاهيم الأخرى. وذلك أن العنصر الشخصي هو الذي يحتل هنا سكان الصدارة فيقال أن هناك مقاولة بالمفهوم الاجتماعي، حيث يوجد عدد من الأجراء يقومون بنشاط مشترك وتحت سلطة هيئة مناطة بها سلطة الإدارة. ومن هذا المنطلق فإن المقاولة تقوم على ثلاثة عناصر:

أولا- المجال (التخصص):

والمجال هو عبارة عن نشاط معين، قد يكون ذا طابع اقتصادي كالإنتاج والبيع، وقد يكون ذا طابع اجتماعي بالأساس كجمعيات كفالة

الأيتام على سبيل المثال، وطبقا لهذا المفهوم فإن الجمعيات والتعاونيات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح والتي تتوفر على عمال تعتبر في نظر قانون الشغل مقاولات في حين لا تعتبر كذلك من وجهة النظر الاقتصادية نظرا لعدم تواجد عناصر الإنتاج والتوزيع والتداول.

ثانيا- سلطة الإدارة:

سلطة الإدارة وهي تعني السلطة العليا المسيرة لنشاط المقاولة وهذه السلطة العليا تتجلى في الشخص الذي يرأس المقاولة الخاصة أو في مجلس إدارة الشركة أو الهيئة التي يسند إليها القانون تلك المهمة وصفة العليا التي تتميز بها سلطة الإدارة في المقاولة هي ما يميزها عن سلطة الإدارة في المنشأة، ذلك أن سلطة المدير لا تتمتع بالاستقلال القانوني لأنها تكون محدود وغير كاملة ولا تباشر إلا عن طريق التفويض وهي تابعة للسلطة العليا للمقاولة وجزء لا يتجزأ منها.

ثالثا-الإجراء:

حيث يعتبر العمال من العناصر الأساسية المكونة للمقاولة من الناحية الاجتماعية؛ فإن وجود العمال يعتبر ميزة جوهرية لاعتبارها مقاولة من وجهة نظر قانون العمل، وإذا لم يتواجد في المقاولة العمال ولم يكن بها سوى شخص واحد يعمل لنفسه فإن ذلك لا يدخل في المفهوم الاجتماعي نظرا لعدم تواجد العمل داخلها.

ومن خلال كل ما سبق يمكن تعريف المقاولة على أنها تعتبر وحدة إنتاجية تنتج السلع، وكذلك وحدة لتوزيع الثروة والخدمات، وتقوم المقاولة بمزج مجموعة من عوامل الإنتاج، والهدف من هذا المزج هو الوصول وتحقيق الأرباح بأقل تكلفة.

فهي بذلك تعتبر جهاز منظم يعتمد على رؤساء (مدير، رئيس العمل) ومرؤوسين (العمال، الموظفين) والكل يساهم في عملية الإنتاج داخل هذه المقاولة؛ ولكل واحد من هذه العناصر له مهام معينة (إدارة إنتاج، تسويق...)

2-2- مفهوم المقاول:

لقد تعددت التعار يف والآراء حول مصطلح المقاول، حيث عرفه كل باحث ومفكر حسب وجهة نظره؛ إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي الجريء الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم تطور وأصبح يعني الفرد الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال فترة القرنين السادس عشر(16) والسابع عشر(17) فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة.

تعريف المقاول عند كاتيلون:

يعرف المقال عند كاتيلون بأنه: الشخص المخاطر الذي يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه

فهو الشخص الذي يشتري أو يستأجر بسعر أكيد (معروف) ليبيع بسعر غير أكيد (غير معروف مسبقا) فهو يتحمل وحده الخطر المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار و بالظروف الطبيعية.

تعريف المقاول عند شومبترجوزيف:

يعرف المقال عند شومبتر بأنه: " الشخص الذي يريد وقادر على تحويل الفكرة إلى إبتكار ناجح ".

فالمقاول هو كل شخص أو فرد مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة أمامه بطريقة مختلفة، كما يعتمد المقاول على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول تراكيب متناغمة ومتناسقة لخلق صناعية مستحدثة (صناعة منتوج جديد).

وبذلك فالمقاول هو الشخص أو الفرد الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية:

- المخيال (الخيال) الجديد.
- الثقة الكبيرة بالنفس.
- التحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ومختلف العراقيل.
- يصارع الروتين ويحب التسيير الذي يرفض المصاعب.
- شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل.

تعريف المقاول عند ماكس فيبر:

يعرف المقاول عند فيبر على أنه: " ذلك الشخص العقلاني الذي يقوم بالإدخار من أجل تراكم رؤوس الأموال؛ التي يستخدمها عقلانيا في عدة نشاطات تجارية، صناعية...إلخ كما يركز ماكس فيبر على خصائص المقاولة كالمثابرة والمغامرة والقوة الكاريزماتية، وكذلك العقلانية في تسيير مقاولته، كما يتحمل كل الظروف التي تلعب دورا مهما في كسب أرباح أو خسارة "،حيث يقصد ماكس فيبر بالمقاول هنا أنه صاحب العمل باعتباره صاحب رؤوس الأموال.

تعريف المقاول عند داركر:

يعتبر المقاول في نظر داركر على أنه المؤسسة أو المنظمة المصغرة حيث يرى أن المقاول يجعل من التغيير خط سيره؛ بحيث أن المقاول والإبداع متلاصقتان أو متلازمتان.

تعريف المقاول عند كل من هايك وكريزنز:

المقاول هو ذلك الشخص الذي يتمتع بالقدرة الخاصة على اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد، فهو يعتبر فرد واثق من نفسه كما يعتبر المقاول ذلك المؤسس والمشيد للمؤسسة أو المنظمة من نتائج تحليلاته السابقة، وهو يمتلك القدرة على إقتراح رؤية جديدة دائما.

ومن خلال ما سبق أن المقاول هو الشخص أو الفرد الذي لديه الإرادة والقدرة بشكل مستقل خصوصا إذا توفرت وأتيحت له الموارد

الكافية وإستغلال هذه الأخيرة من أجل تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى إبتكار يجسد على أرض الواقع بهدف تحقيق عوائد مالية.

حيث يتسم الشخص أو الفرد المقاول بالجرأة والثقة العالية بالنفس، وبالمعارف التسيرية والقدرة على الإبداع؛ من أجل الوصول تراكيب متناغمة ومتناسقة لخلق صناعية مستحدثة (صناعة منتوج جديد)، وعليه تحقيق الهدف العام وهو دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي للبلد. ويعرف المقاول حسب مختلف المدارس الفكرية كما هو مبين في الجدول التالي:

المدرسة الفكرية	تعريف المقاول
المدرسة النفسية	يعرف على أساس مجموعة من السمات النفسية
المدرسة السلوكية	يعرف المقاول على أنه الفرد أو الشخص الذي يقوم بمجموعة من الأنشطة بطريقة مناسبة من أجل إنشاء المؤسسة (المنظمة).
المدرسة العملياتية	يعرف المقاول على أنه الفرد أو الشخص الذي يقوم بتطوير وإستغلال الفرص وإنشاء المؤسسة (المنظمة) من أجل الاستغلال.
المدرسة الاقتصادية	يعرف المقاول على أنه الفرد أو الشخص المتخصص في استعمال الحدس من اتخاذ القرارات المرتبطة باستغلال الموارد النادرة.

2-3- مفهوم المقاولاتية:

يعد مصطلح المقاولاتية قديم؛ حيث استعمل أول مرة في بداية القرن السادس عشر (16) في اللغة الفرنسية كلمة Entrepreneuriat والمشتقة من الإنجليزية Entreneurship والتي تعني ريادة الأعمال في المراجع والمصادر، فهي تركز على إنشاء أو تنمية أنشطة ما؛ إذ تضمن المفهوم آنذاك المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية.

أولا- تعريف المقاولاتية في اللغة:

المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل: قال يقول قولا ومقالا، وقاوله في أمره وتقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة.

ثانيا- تعريف المقاولاتية في الاصطلاح:

المقاولاتية هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة (منظمة) جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة (منظمة) قائمة بذاتها.

ثالثا- تعريف المقاولاتية عند بعض المختصين: لقد مرت المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل المفكرين والعلماء منذ القرن السادس عشر (16) حيث استمر البحث في هذا

المجال إلى الآن، حيث أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية وعليه يمكن القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة متجددة.

تعريف المقاولاتية عند بيتروهيسريش:

عرفت المقاولاتية عند بيتر وهيسريش على أنها: " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية" فالمقاولاتية هي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم.

تعريف المقاولاتية عند غارتنر:

عرفت المقاولاتية عند غارتنر على أنها: " عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، وإنشاء المؤسسة يستوفى ثلاثة (03) حالات مختلفة: الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة (المنظمة)، تفعيل المؤسسة (المنظمة) ".

وعليه يمكن القول بأن المقاولاتية يقصد بها الحقل الذي يدرس واقع المقاول وتطبيقاته من حيث نشاطه وخصائصه والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكيات المقاول، وكذلك يدرس أساليب دعم وحماية النشاط المقاولاتي.

فهي بذلك تلك الحركية التي تصاحب إنشاء وإستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد بإنشاء منظمات حديثة بهدف خلق قيمة مضافة.

03- المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

المقاولة (المقاولاتية)من المفاهيم والمصطلحات الأكثر تداولا في الحقل الاقتصادي وبشكل مميز، إلا أن علم الاجتماع حاول تقديم مقاربة لمفهوم المقاولاتية الذي يتجاوز البعد الاقتصادي التقني انطلاقا من سوسيولوجيا التنظيمات وصولا إلى سوسيولوجيا المقاولات، حيث عرفت المقاولاتية حسب هذا المدخل بأنها مجموعة الأعمال التي يقوم المقاول من خلالها بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة (المتاحة)من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

ويعتبر رواد هذا الاتجاه المقاولاتي على ايجاد منظمة أو مؤسسة جديدة، وأشهر رواده كرتنر Gartner William 1988 حيث يعتبر أن المقاولاتية : "هي عملية إنشاء منظمة جديدة، فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات موارد مالية وبشرية.... وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في تغيير طريقة النشاط ومسايرته لأنشطة مقاولاتية جديدة "، ويرى ألان فايول أن التعاريف السابقة لم تتناول ما تطرق إليه التعريف الذي جاء به Gartner مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث يرى نموذج المقاولاتية يتكون من مجموعة الأنشطة التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة، والتي تتمثل فيما يلي:

- البحث عن الفرص.

- تجميع الموارد.
- تصميم المنتج موضوع الفكرة .
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية اتجاه الاقتصاد والأفراد .

04- خلاصة:

تعمل المقاولاتية على زيادة الأعمال وتحقيق أعلى معدل للتشغيل مما يخفف من حدة البطالة داخل المجتمع والذي يساعد على التقليل من نسبة الانحراف داخل المجتمع.

فالمقاولاتية تلعب دورا مهما وأساسيا في اقتصاديات الدول الذي يعكس الأهمية البالغة التي تتسم بدعمها لدفع عجلة التنمية:

- خلق فرص عمل جديدة.
- نقل التكنولوجيا.
- رفع مستوى الإنتاجية.
- إيجاد أسواق جديدة.
- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد الوطني.
- امتصاص البطالة.
- الحد من النزوح الريفي نحو المدن...إلخ.

أهمية المشاريع في نظم المعلومات

- أسباب ظهور إدارة المشاريع في العصر الحديث.
- تعريف المشروع.
- خصائص المشروع.
- إدارة المشروع.
- دورة حياة المشروع.

01- أسباب ظهور إدارة المشاريع في العصر الحديث:

- لتوسع في المعرفة البشرية والتقدم العلمي والتكنولوجي سواء في مجال المعلومات أو مجال الاتصالات.
- الطلب المتزايد على السلع والخدمات المركبة والمعقدة بما في ذلك التغيير في أذواق المستهلكين في طلبها لهذه السلع.
- العولمة وظهور المنافسة العالمية، وعالمية الإنتاج والتسويق، والأعمال الدولية بشكل عام.
- ظهور المشروعات العملاقة التي تتطلب التخصص والمؤهلات والمهارات العلمية المناسبة في إدارة مثل هذه المشاريع.

02- تعريف المشروع:

- المشروع هو عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق إنجاز محدد، لمرة واحدة، وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة ويتم عادة

إنجاز هذا المشروع في خلال فترة زمنية محددة، وفي حدود الموازنة الموضوعة.

- المشروع هو مجهود تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة.
- المشروع هو مجهود مؤقت يتم القيام به لإنشاء خدمة أو سلعة أو نتيجة فريدة.
- كما يعرف المشروع على أنه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة والزمن، والجودة المخطط لها.

03- خصائص المشروع:

توجد بعض الخصائص التي تتميز بها المشروعات، بحيث أن كل مشروع له خصائص تختلف عن المشاريع الأخرى وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

3-1- الغرض:

إن المشروع عادة له غرض محدد، ونشاط يحدث لمرة واحدة فقط لتحقيق هدف أو نتائج ملموسة ونهائية خاصة بهذا المشروع ومحددة.

3-2- دورة الحياة:

المشروع له دورة حياة، ومراحل مختلفة خلال هذه الدورة وكل مرحلة من هذه المراحل لها ما يميزها وتحتاج إلى اتخاذ قرارات خاصة بها.

فالمشروع يبدأ بفكرة، وبداية عمل بطيئة، ونمو، ونضج، ثم إنهاء لحياة المشروع، مثله مثل الكائنات الحية.

3-3- التداخلات:

عادة تتداخل المشروعات في المنظمة مع بعضها البعض، وتتداخل أيضًا مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة من إنتاج وتسويق وتمويل وموارد بشرية... الخ.

3-4-الانفرادية:

كل مشروع له مزايا وخصائص يتميز بها عن أي مشروع آخر. فلكل مشروع خصوصية وأهدافه المتنوعة ووسائله المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

3-5- النزاع:

المشاريع تواجه صراعات مختلفة سواء مع بعضها البعض في المنظمة الأم أو مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة، والسبب في الصراع هو الموارد والإمكانيات المحددة في المنظمة، وكذلك صراعات بين فرق العمل في المشاريع المختلفة أو صراعات متنوعة بين الأطراف ذات

العلاقة المهمة بالمشروع من عملاء، وممولين، وموردين والإدارة العليا للمنظمة.. الخ.

3-6- القيود :

لكل مشروع مجموعة من القيود والمحددات تقف أمام تنفيذه وتختلف هذه القيود باختلاف المشروعات وقدرتها على التكيف والتأقلم ومن هذه القيود ما يلي:

- الوقت اللازم لتنفيذ المشروع.
- **التكلفة:** قيمة التكاليف الخاصة بمشروع معين تختلف عن مشروع آخر.
- **الجودة:** يسعى كل مشروع إلى تحقيق ميزة تنافسية له تجاه المشاريع الأخرى استجابة لرغبات واحتياجات العملاء في المنظمة.
- **البيئة:** وهي مجموعة المتغيرات المستمرة سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية والتي تختلف من مشروع إلى مشروع آخر.
- **الثقافة التنظيمية والقيم:** فلكل مشروع له قيم وثقافة تنظيمية تختلف عن قيم وثقافة أي مشروع آخر.

04- إدارة المشروع: إدارة المشاريع تعني مجموعة الفعاليات والأنشطة التي تعمل مع بعضها البعض من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة لغرض الاستخدام الأمثل لإمكانيات المشروع بقصد تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية وضمن معايير الزمن، والكلفة، والجودة، على أن تأخذ هذه

الإدارة العوامل والمتغيرات البيئية المختلفة المحيطة بالمشروع. ويمكن تعريف إدارة المشروع أيضا: هي تطبيق المعرفة والمهارات والأدوات والأساليب التقنية على أنشطة المشروع لتحقيق متطلبات المشروع، ويتم تحقيق إدارة المشروعات عن طريق تطبيق عمليات إدارة المشروعات وتكاملها من الابتداء والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتحكم وإنهاء المشروع، وأن مدير المشروع هو الشخص المسؤول عن تحقيق أهداف المشروع؛ بحيث تشمل إدارة المشروع على:

- تحديد المتطلبات الخاصة بالمشروع.
- وضع أهداف واضحة ويمكن تحقيقها.
- توازن وتحقيق المتطلبات التنافسية للجودة والنطاق، والوقت والتكلفة.
- تكييف المواصفات والخطط والأساليب نحو الاهتمامات والتوقعات المختلفة للعديد من أصحاب المصلحة في المشروع.

05- دورة حياة المشروع: تمر معظم المشروعات خلال مراحل متشابهة من بدايتها حتى انتهائها. وتعرف هذه المراحل بأنها دورة حياة life cycle للمشروع. فيولد المشروع (مرحلة البداية)، ويتم اختيار المدير، ثم يتم تجميع فريق المشروع والموارد الأولية، ويتم تنظيم برنامج العمل، ثم يبدأ العمل، ويحدث التقدم في العمل، ويستمر ذلك حتى تظهر النهاية.

تاريخ الفكر الاقتصادي

- مفهوم الفكر الاقتصادي.
- جوانب الفكر الاقتصادي.
- تطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ.
- أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي.

01- مفهوم الفكر الاقتصادي:

لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية السائدة فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي وفهم الأفكار الاقتصادية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية.

يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت الإنسان في حياته الاقتصادية وليس بالضرورة أن يكون علميا لأن هذا الفكر ظهر في الغالب مختلطا ومندمجا مع أفكار سياسية باعتبار أن المنهج العلمي الاقتصادي لم يظهر إلا حديثا لذلك كان تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديري حيث كان الحكم على المسائل الاقتصادية (خير أو شر) يخضع لاعتبارات دينية وأخلاقية وإلى الآن فإن الفصل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية والأحكام التقديرية لم يتحقق وذلك لتأثر شخصية الباحث بالموضوع الذي يبحث فيه والذي يوجه نتائجه كما يرى حسب اعتقاداته وانتماءاته الدينية والسياسية وغيرها.

وعليه **فمفهوم الفكر الاقتصادي** على أنه الفكر الإنساني الذي يتناول القوانين التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات كما يسعى هذا الفكر إلى إكتشاف العلاقات والروابط الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، بالإضافة إلى أنه يضع السياسات من أجل تطبيقها بهدف الوصول إلى حل للمشكلات الاقتصادية.

02- جوانب الفكر الاقتصادي:

2-1- النظريات الاقتصادية:

تستهدف دراسة الفكر الاقتصادي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية المختلفة، كما تهدف إلى تحديد تأثير العوامل التي تبنتها تلك القوانين الاقتصادية على الظاهرة المعنية بالدراسة؛ أي أن النظريات الاقتصادية علم مجرد لا يصدر حكما مسبقا حول نتائج الدراسة فهي مجردة كالعلوم الطبيعية التي تحاول فهم الظواهر الطبيعية للكشف عن القوانين التي تحكمها.

2-2- السياسات الاقتصادية:

السياسات الاقتصادية هي التي تتضمن اختيار السبل التي تتبعها السلطات المشرفة على النظام الاقتصادي للوصول إلى معالجة مشاكل محددة كالبطالة، الفقر، التضخم....إلخ.وعليه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة يجب إتباع وإستخدام أفضل السياسات الاقتصادية.

2-3- النظم الاقتصادية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة الفكر الاقتصادي بمعزل عن النظم الاقتصادية المنتهجة (الرأسمالية- الاشتراكية- ....إلخ) وعليه فإن

من أبرز مجالات الدراسة في الفكر الاقتصادي دراسة النظم والمذاهب الاقتصادية السائدة في المجتمعات.

03- تطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ:

3-1- الفكر الاقتصادي عند اليونان:

بدأ الاقتصاد الإغريقي عائليا وبالتالي لم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية وعرف الاقتصاد في هذه المرحلة على أنه علم إدارة المغزل أي سيادة الاقتصاد العائلي على الحضارة اليونانية ولم تحصل مشاكل إلا في وقت متأخر نتيجة الحصول على غنائم وازدهار التجارة وبالرغم من ذلك لا يوجد بناءا فكريا اقتصاديا متكاملا رغم اهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية ويفسر ذلك بأن الإغريق احتقروا العمل اليدوي وتركوه للرق ولم يكن العمل ما عدا الزراعة محل اهتمام المفكرين ولهذا تراجع الاهتمام بالإنتاج ومن الأفكار لدى بعض الفلاسفة اليونانيين يمكن أن نذكر كل من أفلاطون، أرسطو...

3-2- الفكر الاقتصادي عند اليونان:

رغم سيطرة روما العسكرية على العالم إلا أنها بقيت تابعة لليونان من ناحية الفكر والمعرفة باستثناء بعض الأعمال القانونية فلا نجد فكرا رومانيا خالصا رغم وجود أوضاع جديدة مثل دخول الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد زراعي مغلق ثم إعتقاد استعماري أمبراطوري وكذلك ظهر التضخم الشديد في القرن الثالث والخامس بعد الميلاد. ولكن هذه المشاكل لم تجد مجالا للفكر سوى بعض الأفكار عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة ومعارضة صور الاستغلال الكبير للأرض وتأثيره على الإنتاج

الغذائي. كما استنكر رفض سعر الفائدة . لكن رغم كل هذا فلا يمكن الإقرار بوجود نظرية اقتصادية عن الرومان لعل المشاكل الاقتصادية.

3-3- الفكر الاقتصادي عند الغرب:

العصور الوسطى هي الفترة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الديني وسقوط القسطنطينية وتسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث وتعتبر عصر الظلامات والتأخير الحضاري لكن هذا لا يصح إلا بالنسبة لأوربا لان انهيار أوربا قابلة ازدهار الدولة الإسلامية

3-3-1- الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى:

من القرن الرابع إلى القرن العاشر مرت أوروبا بتدهور اقتصادي وأخلاقي وعادت بوادر الانتعاش في القرن 11 حيث ظهرت بعض الممالك القوية مثل فرنسا وازدهرت بعض الصناعات الحرفية وبنيت الكنائس في القرن 13 لكن البحث العلمي كان متأخراً في مجموعة وتأثر بتفكير أرسطو وأفلاطون.

3-3-2- الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى:

على عكس أوربا لا، العصور الوسطى كانت عصر الحضارة بالنسبة للدولة الإسلامية وازدهار العلوم وتمكين الاعتماد على إبن خلدون لدراسة الفكر الإسلامي عند المسلمين في ذلك العصر.

04- أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

الإنسان كائن تاريخي ولايمكن أن يفهم تاريخه إلا من خلال دراسة تاريخية كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخي لذلك تظهر أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة.

دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تبرز عنصر الاستمرار في الافكار الاقتصادية وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية.

كما أن الفكر السائد في عصر ما يؤثر على القرارات السياسية بصفة عامة لذلك دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعد على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية. كما أن دراسة التاريخ تساعد على تطوير الحاضر (نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج) .

دراسة التطور التاريخي من شأنها أن تساعد على نضوج العقلية العلمية فالاعتقاد في صحة بعض النظريات القائمة يؤدي إلى التعصب والجمود وهو ما يتعارض مع الفعلية العلمية القائمة على النسبة ونقد ومجاوزة الأفكار السابقة وهذا يساعد على القدرة الانتقادية للباحث وهي أمور جوهرية للعقل العلمي.

التنظيم الاقتصادي

- مفهوم التنظيم الاقتصادي.
- النظام الاقتصادي.
- التنظيم الاقتصادي الحر.
- التنظيم الاقتصادي الموجه.

01- مفهوم التنظيم الاقتصادي:

التنظيم هو أداة في يد الحكومة (الدولة)، التي تستخدمها لضمان حسن سير الاقتصاد وحماية مجموعة واسعة من المصالح العامة. فالنظام ضروري عندما يكون هناك فشل في السوق الذي يضر بالعمل السليم للاقتصاد، عندما يكون هناك خطر غير مقبول يجب إزالته، وكذلك عندما نكون مهتمين بتحقيق أهداف اجتماعية مختلفة مثل المساواة بين السكان، والإتاحة ... ولابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي بتعريف كل منهما:

أولا- النظام الاقتصادي:

هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان.

ثانيا- التنظيم الاقتصادي:

فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وتختلف طبيعة التنظيم

الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن على سبيل المثال لا الحصر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

التنظيم الاقتصادي الحر:

التنظيم الاقتصادي الحر وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم خصائصه أنه اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد على المشروع الخاص، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا تدخلاً غير مباشر.

التنظيم الاقتصادي الموجه:

التنظيم الاقتصادي الموجه الذي يعتمد عليه النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يحقق التخطيط الإلزامي والمركزي الشامل التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم :وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية تُوجه مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي. وتفقد آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة، وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج (الملكية العامة). ويصبح المشروع هنا وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناسق، فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة من الناحية القانونية فقط.

ولا يتعين على حكومات الدول أن تفرض على جميع أشكال التنظيم أو تفرضها. فالعديد من المهن تعتمد التنظيم الذاتي، أي تطوير وإنفاذ القواعد التي يتم التوصل إليها عادة من أجل المنفعة المتبادلة للأعضاء. ويمكن اعتماد التنظيم الذاتي من أجل الحفاظ على السمعة المهنية والتعليم والمعايير الأخلاقية. وقد تعمل أيضا كوسيلة لتحديد الأسعار وتقييد الدخول وحظر بعض الممارسات

المراحل العملية للتنظيم الاقتصادي

- التنظيم الاقتصادي.
- أسس التنظيم.
- خطوات أو مراحل التنظيم.
- التقسيم على أساس الوظيفة.
- التقسيم حسب المنتج.
- التقسيم على أساس العملاء.
- التقسيم حسب المناطق الجغرافية.
- التقسيم على أساس الإنتاج.

01- التنظيم الاقتصادي:

التنظيم الاقتصادي هو وظيفة إدارية تهتم بتحديد النشاطات وتقسيم مهامها على الأفراد كل حسب اختصاصه وموقعه مع بيان نرق الاداء والحقوق والواجبات والصلاحيات اللازمة، مع الاستغلال الامثل للإمكانات المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقا و حسب كونتز وأودونال التنظيم هو تجميع أوجه النشاط اللازمة لتحقيق الأهداف والخطط، وإسناد هذه النشاطات إلى إدارات تنهض بها وتفويض السلطة والتنسيق بين الجهود.

02- أسس التنظيم:

لنفترض أن هناك شخصا ما يمتلك رأس مال ويرغب في تكوين شركة (منظمة) لتصنيع أحد المنتجات، وطلب من أحد الخبراء الإداريين

أن يعمل على وضع نظام إداري لهذه الشركة، فما هي الخطوات التي سيتبعها هذا الخبير لوضع هذا النظام. وعليه هناك أسس متعددة لتجميع الأنشطة (تكوين الإدارات) ومن بين أهم هذه الأسس :

2-1- التقسيم على أساس الوظيفة:

يعتبر التقسيم على أساس الوظيفة الأكثر شيوعا، حيث يتم فيه تجميع كافة الأنشطة المرتبطة بمجال معين في وحدة إدارية واحدة فنشاطات الإنتاج تجمع في إدارة واحدة والنشاطات المالية في إدارة واحدة... وهكذا.

2-2- التقسيم حسب المنتج:

التقسيم حسب المنتج هذا الأساس يقوم على تجميع الأنشطة المرتبطة بسلعة ما أو خط إنتاج معين في وحدة إدارية واحدة ويستخدم في المنشآت الكبيرة.

2-3- التقسيم على أساس العملاء:

التقسيم على أساس العملاء (الزبائن) حيث يستخدم هذا التقسيم عندما تتعامل المنظمة مع عدة أنواع من العملاء مثل الشباب والأطفال والنساء.

2-4- التقسيم حسب المناطق الجغرافية:

التقسيم حسب المنطقة الجغرافية حيث يستخدم في المنظمات (المؤسسات) التي يشمل نشاطها مناطق جغرافية متعددة سواءً محلية أو دولية.

2-5- التقسيم على أساس الإنتاج:

وهنا يتم التقسيم إلى إدارات طبقا لمراحل العمليات الصناعية المستخدمة في التصنيع.

03- خطوات ومراحل التنظيم:

3-1- الخطوة الأولى:

سيعمل الخبير على إعداد قوائم تفصيلية بالنشاطات التي يطلبها تحقيق الهدف المبين في النقطة (أ) ومن هذه النشاطات تصميم المنتج اختيار التكنولوجيا الملائمة، تخطيط الإنتاج طويل المدى، تخطيط الإنتاج السنوي، جدولة الإنتاج، استلام المواد ، تخزين المواد، صرف المواد.. الإعلان، البيع الشخصي، توزيع المواد، تحليل الوظائف، تخطيط القوى العاملة، اختيار العاملين، وضع المرتبات، اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وضع الموازنات، ومسك السجلات المحاسبية...

3-2- الخطوة الثانية:

سيطلب الخبير من أصحاب الشركة المزمع إنشائها أن يحددوا له ما هي أهدافهم من إنشاء هذه الشركة من أجل تحديد نوع وعدد الوظائف (الأنشطة) التي يتطلبها تحقيق هذا الهدف. فإذا كان هدف المنشأة هو إنتاج سلعة لتسويقها في السوق المحلية مثلاً بفرض تحقيق هدف مرضي فإن الخبير في هذه الحالة سيكون قد حدد بداية الطريق وسينتقل إلى الخطوة التالية لها.

3-3- الخطوة الثالثة:

بعد أن ينتهي الخبير من إعداد كشف تفصيلي بجميع الأنشطة اللازمة لتحقيق هدف المنشأة فإنه سيضع سؤالا كبيرا وهو هل كل هذه

الأنشطة المتنوعة يمكن لإدارة واحدة أو قسم واحد أن يقوم بها جميعا؟ بالتأكيد فإن الجواب سيكون هو (لا) لأنه لا يعقل أن تقوم إدارة واحدة بجميع الأعمال المالية، والإنتاجية، والتسويقية وبالتالي فإن هذه الخطوة ستركز على تجميع الأنشطة المتشابهة معا ووضعها في وحدة إدارية واحدة.

3-4- الخطوة الرابعة:

تحديد العلاقات التنظيمية بعد تكوين الوحدات الإدارية فإنه لابد من ربط هذه الوحدات مع بعضها من خلال تحديد العلاقات المناسبة بين العاملين في مختلف المستويات الإدارية رأسيا وأفقيا.

وخلاصة القول أن خطوات ومراحل التنظيم التي تبدأ بتحديد الهدف وإعداد قوائم بالنشاطات، وتجميع الأنشطة المتشابهة في وحدت إدارية وتحديد العلاقات التنظيمية، وتحديد العلاقات بين الإدارات المختلفة، وتعيين العنصر البشري، ورسم الهيكل التنظيمي في شكل خريطة، وإعداد الدليل التنظيمي وأخيرا إدخال أي تعديلات قد يحتاجها التنظيم.

مراحل إنجاز المشاريع

- تعريف المشروع.
- تصنيفات نظم المعلومات.
- مجالات نظم المعلومات.
- أهمية نظم المعلومات.
- التحديات التي تواجه نظم المعلومات.

01- تعريف المشروع:

- المشروع هو عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق إنجاز محدد، لمرة واحدة، وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة ويتم عادة إنجاز هذا المشروع في خلال فترة زمنية محددة، وفي حدود الموازنة الموضوعة.
- المشروع هو مجهود تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة.
- المشروع هو مجهود مؤقت يتم القيام به لإنشاء خدمة أو سلعة أو نتيجة فريدة.
- كما يعرف المشروع على أنه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل

شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة والزمن، والجودة المخطط لها.

02- إدارة المشاريع:

هي المعارف المرتبطة بمجموعة من الأدوات، والمبادئ، والتقنيات المستخدمة في عمليات المراجعة، والرقابة، والرصد، والتخطيط للمشاريع، وتعرف إدارة المشاريع بأنها تطبيق التخطيط والتنظيم لكافة الموارد الخاصة في الشركة من أجل تنفيذ مشروع معين لمرة واحدة فقط وتشمل تلك الموارد كلا من رأس المال، والقوى البشرية، وتساعد إدارة المشاريع على تحديد أهداف المشاريع، والعناصر الخاصة بها.

كما تعرف إدارة المشاريع بأنها عبارة عن مجموعة من المهمات وتشمل تنسيق، وتنظيم الموارد المالية والبشرية؛ من أجل إنهاء العمل على المشروعات.

03- مراحل إدارة و إنجاز المشاريع:

إن نجاح تطبيق إدارة المشاريع يعتمد على تنفيذ المديرين مجموعة من الخطوات الأساسية وهي:

3-1- التخطيط للمشروع:

هو أول خطوة ومرحلة من خطوات إدارة المشاريع؛ حيث تدرس حالة ما بهدف صياغة فكرة معينة للمشروع، ومن ثم تحديد أهدافه والنتائج المتوقعة منه؛ عن طريق تنفيذ خطة تفصيلية تساعد على برمجة

العمل الخاص بالمشروع، ويتضمن التخطيط للمشروع تطبيق الخطوات الآتية :

أولا- بناء إطار خاص في المشروع:

وهو إطار منطقي يتكون من مجموعة خطوات يجب تنفيذها وعند الوصول لنهايتها يتم الحصول على تصور كامل حول المشروع، والهدف من تأسيسه.

ثانيا- إعداد الخطة الخاصة في العمل:

وهي طريقة تساعد على الربط بين الموارد المتاحة ونتائج المشروع حيث تساهم هذه الخطة في توضيح تصور حول الخطوات المناسبة لسير المشروع؛ حتى تستطيع المنشأة الوصول إلى الأهداف، وتحقق المهام المطلوبة لتنفيذ أعمالها .

3-2- تنظيم المشروع:

هي عملية استخدام الموارد بهدف مقارنتها مع النشاطات المحددة في السابق؛ حيث تتم دراسة الحاجة إلى الموارد البشرية والمستخدمة في إدارة المشروع، ومن ثم تصمم الإجراءات الخاصة بتقييمه المرحلي؛ من أجل الوصول إلى تحديد التكاليف التي يحتاجها بدء تطبيق المشروع وفيما يأتي مَعلومات عن الخطوات المستخدمة في تنظيم المشروع:

أولا- الموارد البشرية:

إنالموارد البشري مهم جدا ويساعد على تنفيذ المشروع، ويجب أن تحدد الموارد البشرية المهام المتوقعة من كل موظف، وترتبط هذه المهام مع الأنشطة المخطط لها في السابق، وتسعى كل منها إلى تحقيق أهداف المشروع.

ثانيا- التوثيق وإعداد التقارير:

حيث يعد التوثيق من النشاطات المهمة لإدارة المشاريع، فيعتبر وسيلةً لمتابعة كافة الأعمال والتطورات الخاصة بها، أما التقارير فهي الوسائل التي تساعد على تحديد فعالية المشاريع والكفاءة الخاصة بها عن طريق تحليل الحالة القائمة، وحصر نقاط التطور، وتقديم التوصيات التي تساعد على تعزيز سير العمل.

ثالثا- إنشاء النظم الخاصة بالتقييم والمتابعة:

حيث تعرف المتابعة بأنها عمليات متكررة تسعى إلى الحصول على معلومات عن كافة الأعمال والنشاطات الخاصة بالمشروع؛ من أجل التحقق من سيرها وفقا لخطة العمل، أما التقييم فهو قياس الأداء المرتبط بنشاطٍ معينٍ ومحدد مسبقا؛ من أجل المساهمة في إصدار أحكام نهائية حول ذلك النشاط، ومدى قدرته على الوصول إلى الأهداف المتوقعة منه خلال مدة زمنية معينة.

رابعا- إعداد الموازنة المالية للمشروع:

وهي خطة مالية تحتوي على معلومات عن التكاليف التشغيلية للمشروع، وتساعد على التأكد من كافة الموارد المستخدمة في تطبيق نشاطات المشروع، وتساهم بتوفير أدوات رقابية لمتابعة العمل عن طريق المقارنة بين المصروفات الفعلية والمصروفات المخطط لها .

3-3- تنفيذ المشروع:

هي البدء في تطبيق المشروع بشكل فعلي؛ حيث تعتمد هذه الخطوة على الخطوتين السابقتين، فيعد وجود تخطيط مناسب، وعناصر تنظيم مفصلة من الأسس التي تساعد على نقل المشروع ليصبح واقعيا وموضوعيا، وتشمل هذه الخطوة تطبيق الخطوات الفرعية الآتية:

أولا- متابعة المشروع:

حيث إنه من المهم عند تنفيذ المشروع الاهتمام بمتابعته عن طريق متابعة كافة الموارد المتاحة، ومقارنتها مع الأهداف والنتائج المتوقعة.

ثانيا- تسويق المشروع:

وهو توفير حاجات الأفراد بالاعتمادِ على أسس عديدة، مثل تحليل رغباتهم، واختيار السوق المناسب لوصول المنتجات لهم، ودراسة تكاليف الإنتاج ومقارنتها مع القدرة الشرائية داخل المجتمع .

3-4- تقييم المشروع:

هي الخطوة الأخيرة من خطوات إدارة المشاريع؛ حيث من واجبات مديري المشروعات التأكد من أنها تحقق الأهداف الخاصة بها، ولكن لا يظهر اهتمام كبير في التقييم النهائي للمشروع؛ لذلك يجب العودة إلى الأهداف المحددة في السابق؛ من أجل التأكد من مدى مطابقتها مع المخططات المحددة مسبقا.

تقييم المشروع

- مفهوم عملية تقييم المشروعات.
- أهمية تقييم المشروعات.
- أهداف عملية تقييم المشروعات.
- أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات.
- التقييم المالي للمشاريع.

01- مفهوم عملية تقييم المشروعات:

عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستنادا إلى أسس علمية.

تتمثل المفاضلة بين المشروعات بمايلي: المفاضلة بين توسيع المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة.المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولا لاختيار الأسلوب المناسب.المفاضلة بين المشروعات استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح.المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح.المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

02- أهمية تقييم المشروعات:

إن أهمية تقييم المشروعات يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين هما:

2-1- العامل الأول: ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها.

2-1- العامل الثاني: التقدم العلمي والتكنولوجي والذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات.

03- أهداف عملية تقييم المشروعات:

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد وأن تضمن عملية تقييم المشروعات العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة.
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.
- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

04- أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات:

- تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة.

- تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.
- لا بد أن يكون هناك توافق وانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها.
- توفر المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشروعات خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.
- ان عملية تقييم المشروعات هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.
- إن عملية تقييم المشروعات لا بد وأن تفضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.
- إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولا إلى البديل المناسب.

05- التقييم المالي للمشاريع:

هناك مقاربتين أساسيتين لتقييم المشاريع الاستثمارية، ترتكز المقاربة الأولى على تقييمها في ظل التأكد وهي طرق تتجاهل المخاطر والقيمة الزمنية للنقود، أما المقاربة الثانية فترتكز على تقييم المشاريع في

ظل المخاطرة وعدم التأكد أين يمكن قياس القيم التي تأخذها التدفقات النقدية السنوية الصافية باحتمال وقوعها.

قائمة المراجع

- فنيط سـفيان، بورومة هشـام، (2018)، تقافة وروح الممقاولاتية لدى الشـباب الجامعي في ولاية جيجل، مجلة انماء الاقتصـاد والتجارة جامعة جيجل.
- الجودي محمد علي، (2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة.
- مهدي عوارم،(ب.س)، محاضـرات في مقياس المقاولاتية، ماسـتر علم الاجتماع.
- لونيسي ريم، (2015)، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة سطيف.
- بداوي محمد سـفيان، (2015)، ثقافة المقاولة لدى الشـباب الجزائري المقاول، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، 2015.